

الازمة التونسية: السياقات والمعالجات

لا جدال اليوم في أن تونس تعيش على وقع أزمة اقتصادية ومالية خانقة الى جانب أزمة سياسية حادة تعكس تعثرا ملحوظا في مسار الانتقال الديمقراطي. وأماراتها بيّنة، من بينها تفاقم عجز الميزانية (8,5٪ من الناتج الإجمالي)، والارتفاع الخطير لمستوى الدين العام (85٪) وهو مستوى غير مسبوق في تاريخ البلاد، وتراجع نسق الاستثمار، وتدني ثقة المانحين في قدرة الدولة التونسية على السداد (تخفيض التقييم السيادي للمرة العاشرة على التوالي إلى درجة «س أ 2» من قبل وكالة موديز مع مخاطر عالية وأفاق سلبية) وفي قدرة اقتصادها على الإصلاح والنهوض في ظل ركود النمو (1,6٪ للعام الجاري وفق تقديرات صندوق النقد الدولي) وارتفاع التضخم (10٪) وتراجع القدرة الشرائية وانتشار البطالة (15,8٪).

تكتسي كل هذه المشاكل أهمية بالغة. ويرتبط مستقبل البلد بقدرته على تجاوزها. ولكن تطوّر السياق الاقتصادي الظرفي يمنح اليوم الأولوية بوضوح لمسألة المالية العمومية. إذ أن جميع المؤشرات تؤكد دخول تونس في مرحلة مخاطر مرتفعة من حيث قدرتها على تعبئة الموارد الضرورية لتمويل ميزانية الدولة، وخاصة فيما يرتبط بالقدرة على التداين الخارجي. وهو ما يتسبب اليوم في ضغوط متزايدة على السوق المالية في الداخل وعلى احتياطي تونس من العملة الصعبة.

لم تنجح تونس إلى حد الآن في إبرام اتفاق - لا يشك أحد في إلحاحيته - مع صندوق النقد الدولي. وهو ما يمثل اليوم عائقا أمام الاقتراض الخارجي بمختلف أشكاله، بما في ذلك الاقتراض الثنائي والاقتراض من السوق المالية الدولية. أمام هذا التحدي، يعتبر البعض أن تونس تواجه خطر الإفلاس، بما يعنيه ذلك من تبعات خطيرة. وفي الحقيقة، تحيل وضعية المالية العمومية حاليا على ثلاثة سيناريوهات كبرى، سيؤثر وقوع أحدها دون البقية في طبيعة مسار الإصلاحات الاقتصادية المفروضة على تونس. ويمكن اختصار هذه السيناريوهات كالتالي:

1. نجاح تونس في إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي، مع توقّر مصادر للاقتراض الخارجي تتلاءم والحاجيات المطلوبة.
2. حصول اتفاق مع صندوق النقد الدولي على ضرورة إعادة جدولة الديون في إطار نادي باريس مع إمكانية تأمين تمويلات جديدة.
3. فشل تونس في إبرام اتفاق مع الصندوق وبالتالي غياب إمكانية الحصول على تمويلات من السوق المالية الدولية.

إن هذه السيناريوهات الثلاثة تؤدي إلى نتائج مختلفة. إذ أن السيناريو الأول يعني انتفاء خطر الإفلاس في المستقبل المنظور، بما يوقّر ظروفًا ممكنة للخروج من المأزق وأجراء الإصلاحات الضرورية، رغم أن التحدي يبقى صعبا والتكلفة مرتفعة. أما السيناريو الثاني، فقد يبعد الإعلان عن الإفلاس دون أن يلغي

ضغوطه. وهو ما يعني أن فسحة الإصلاح قد تكون أقل، وألمه أكبر. أما السيناريو الثالث، فهو يهدد فعليا بالإفلاس. وسواء كان هذا الإفلاس معلنا من خلال تخلف تونس مثلا عن سداد ديونها الخارجية، أو جزءا منها، أو غير معلن من خلال استمرار حالة الضبابية الحالية وتعاضم الضغط على السوق المالية الداخلية مما يفاقم من شح السيولة ويعيق الاستثمار مع الارتهاق المتزايد للجرعات المالية الظرفية من المؤسسات المانحة، فإن الإصلاح سيكون في هذه الحالة بالغ الصعوبة إلى درجة تهدد فعلا استقرار الدولة ومستقبل البلد.

تتمثل الأولوية الآن في تضافر كل الجهود لتجنب السيناريو الأسوأ. ويمرّ ذلك بالسعي للاتفاق مع صندوق النقد الدولي في أقرب وقت ممكن، مع العمل على تنقية المناخات السياسية والاجتماعية لتوفير ضمانات لتنفيذ الإصلاحات الملائمة. ولئن كان الاتفاق مع الصندوق لا يمثل غاية في حدّ ذاتها، فإن أهميته في تحديد ظروف إصلاح الاقتصاد التونسي تجعله يرتقي إلى مستوى الغاية الوسيطة. وبما أنه لا مفرّ من الإقدام على الإصلاحات الهيكلية، في إطار تعاقد سياسي واجتماعي جدي، فإن المبادرة بها، أو بجزء منها، حتى قبل الوصول إلى هذا الاتفاق، قد تكون من شروط الاقتراب من مختلف الغايات. ولذا، وقبل تقديم الحلول الممكنة وبيان الأولويات الظرفية، تعرض هذه الورقة مجموعة المشاكل التي لا مهرب من مواجهتها.

المعضلات الهيكلية

لقد قام العقد الاجتماعي التونسي منذ الاستقلال على اقتصاد لعبت فيه الدولة دورا محوريا من خلال اشرافها على قطاع عام ترهل بمرور الزمن، لعبت فيه الثقافة النقابية دورا حاسما في تحديد طبيعة المنوال الاجتماعي. كما يكشف تاريخ الاقتصاد السياسي التونسي عن تذبذب ملحوظ في التوجهات الاقتصادية والخيارات التنموية بين إعطاء الأولوية للقطاع العام في إدارة الاقتصاد وإيلاء الريادة للقطاع الخاص. فكانت الحصيلة منظومة هجينة تزاوج بين التوجهين الليبرالي والاشتراكي فشلت في تسريع النمو واحداث التنمية وجمعت بين الدور السلبي للدولة في النشاط الاقتصادي وكلفة عالية من الرعاية على الصعيد الاجتماعي

لقد تمخّض عن ذلك ثقافة اقتصادية مستهجنة لاقتصاد السوق، رافضة رفضا يكاد يكون غريزيا للحلول الليبرالية المسقطة التي يغيب فيها البعد الاجتماعي. وهو ما يتمظهر من خلال خطاب عام يقرّ بضرورة تغيير المنوال التنموي للبلد، دون الإفصاح عن محتوى هذا التغيير إلا فيما يتعلق بالتأكيد على ضرورة الحفاظ على المكاسب وعلى الدور الاجتماعي للدولة. وهو ما وضع تونس أمام تناقض عانت منه تجربتها في الانتقال الديمقراطي منذ 2011. إذ أن الانفتاح السياسي فيها لم يكن مرفوقا بانفتاح اقتصادي، أو حتى بخطاب يطالب بالانفتاح الاقتصادي .

لقد أصبح الدور الأساسي للدولة منذ 2011 اشتراء السلم الاجتماعي، وذلك من خلال بعدين أساسيين. أما الأول فسالب، وتمظهر من خلال القبول بمختلف أشكال الاحتجاج حتى حين الخروج عن القانون. وأما الثاني فموجب، وبرز من خلال الرضوخ المفرط للمطلبية بما فاقم مستوى الإنفاق العام وساهم في إضعاف الإنتاجية وارتفاع التضخم.

في هذا الإطار، تحوّلت الدولة إلى المشغل الأبرز بما يفسر الارتفاع المشطّ في كتلة أجور الوظيفة العمومية. أما شركات القطاع العام، فقد تراجع إنتاجها وانهارت إنتاجيتها، بما حملّ الدولة المزيد من النفقات من أجل دعمها. ورغم تفاقم عجز الميزانية، لم تستطع الدولة التقليل من نفقات الدعم. وبقي شعار ضرورة توجيهه إلى مستحقّيه حبرا على ورق.

لقد تسبّب خطر الإرهاب في ارتفاع تكاليف الأمن والجيش. وقد كان كل ذلك على حساب الخدمات الأساسية، وعلى رأسها الصحة والتعليم والنقل العمومي وصيانة البنية التحتية. ذلك أن وتيرة العائدات كانت أقلّ من نسق النفقات.

لقد وجدت تونس الحلّ في الاقتراض والمزيد من الاقتراض، وخاصة منه الاقتراض الخارجي الذي بلغ سقفاً جدّ مرتفعاً (35 مليار دولار عام 2022 بما يعادل الناتج الإجمالي السنوي). وقد ساعدتها في ذلك سمعتها الديمقراطية التي سرعان ما فقدتها بعد 25 جويلية 2021. وهي اليوم تجد نفسها في شبه قطيعة مع مصادر التمويل الخارجي. فترقيمها السيادي لا يسمح بالخروج على أسواق المال. وديبلوماسيتها لم تنجح في تعبئة ما يكفي من القروض الثنائية. أمّا المؤسسات المالية الدوليّة، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، فإنها تبدي تلكؤاً في نجدة تونس، إذا ما استثنينا الجرعات البسيطة التي تحصل عليها الدولة من بعض المؤسسات، كالبنك الدولي، في إطار برامج معيّنة وبتمويلات محدودة.

في الأثناء، يواصل الاقتصاد الحقيقي ركوده. إذ أن نسبة النمو تبقى ضعيفة جداً، خاصة بعد الانكماش الكبير الذي تكبدته تونس (8٪ عام 2021) بسبب أزمة كورونا. فمحركات النمو من استثمار وتصدير واستهلاك تبقى ضعيفة. أما البطالة، فهي تواصل ارتفاعها. كما أن البلد صار طارداً للكفاءات، كما يثبت ذلك تسارع نسق هجرة المهندسين والأطباء وغيرهم من أصحاب القيمة المضافة. وهو ما يهدّد بتراجع تونس في سلم القيم الاقتصادية.

إن النسيج الصناعي التونسي يواجه اليوم خطر الانهيار، كما تشير إلى ذلك أرقام الإفلاس وخطر الإفلاس لدى الشركات الصغرى والمتوسطة (143 ألف اضطرت للغلق وحوالي 500 ألف أخرى على وشك الإفلاس). وهي مؤسسات تمثل شريان الاقتصاد التونسي. ومع هذا، فهي الضحية الكبرى لأزمة المالية العمومية. إذ لم تكتف الدولة بتجاهل هذه المؤسسات وعدم مساعدتها لتجاوز أزمة كورونا. بل إن صعوبات المالية العمومية قد حوّلت الدولة إلى بالوعة للسيولة المالية في السوق الداخلية. ونتيجة ذلك

حرمان المؤسسات المنتجة للثروة من التمويل بشكل مباشر وغير مباشر. فالبنوك تعطي الأولوية للدولة على حساب المؤسسات الصغرى والمتوسطة. ثم إن ارتفاع التضخم قد أجبر البنك المركزي على الترفيع في نسبة الفائدة المديرية ثلاث مرات في العام الماضي دون اثر يذكر، بما رفع أليا من خدمة الديون وتكلفة التمويل وأعاق الاستثمار وغذى غلاء الأسعار. كما ساهمت السياسة النقدية الحذرة المتوخاة في تراجع معدلات الادخار (4٪) وعزوف راس المال عن الاستثمار والبحث عن ملاذات بديلة اكثر مردودية وأمان (المغرب، افريقيا...) فضلا عن اللجوء الى تعزيز القطاع الموازي تجنباً للضرائب التي تتسع دائرتها من ميزانية الى أخرى بما يشجع على الفساد الذي أضحى ظاهرة ملازمة للاقتصاد.

الوجهة العامة للإصلاح

يتضح مما سبق أن أسباب الأزمة الاقتصادية التونسية عميقة ومتغلغلة في البنى الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وهو ما يعني أن تجاوز أزمة المالية العمومية الحالية لن يكفي لإدخال الاقتصاد التونسي في ديناميكية الانتعاش. أي أن حل أزمة المالية العمومية لن يكون مستداما إلا إذا جاء في سياق تغيير عميق في منوال التنمية يعيد تعريف العلاقة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، وعلى رأسهم الدولة والشركاء الاجتماعيين. ولكيلا يسقط هذا الكلام في فخّ التعميم، نقترح النقاط التالية كوجهة عامة للإصلاح:

1. لا بد للدولة أن تعلن أولا نهاية المنوال التنموي القديم الذي استنفذ أغراضه ولم يعد صالحا لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، والاستعاضة عنه بمنوال تنموي جديد يتم التوافق عليه عبر حوار وطني شامل يستمد مرجعيته من نهج اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يوائم بين القطاعات الثلاث: الخاص (قوى السوق) والعام (دور الدولة) والاجتماعي التضامني (المجتمع)، بالإضافة الى الثوابت الوطنية والخصوصيات المجتمعية للبلاد.

2. لا بد للدولة أن تعلن ايضا نهاية العقد الاجتماعي السائد الذي أدى دوره وبلغ حدّه إذ أنهك مؤسسات الدولة دون أن يضمن استمرار النجاعة للاقتصاد والنهوض للمجتمع. يكون ذلك من خلال تعريف أسس جديدة لعقد اجتماعي جديد تؤكد فيه الدولة جملة الأدوار الملقاة على عاتقها والمسؤوليات التي لا بد لها أن تتحملها.

3. أما الأدوار فيجب أن تقتصر على الدور التعديلي بين مختلف الاختيارات والاولويات، والدور التوزيعي من خلال التوزيع العادل للثروة عبر تطبيق سياسة جبائية عادلة، فضلا عن الدور الاستراتيجي المتعلق بتحديد الاتجاهات الكبرى للسياسات العامة من حيث الاهداف والوسائل. كما يجب أن تعلن انها لا تتدخل في النشاط الإنتاجي الا بما تقتضيه الضرورة والمصلحة لتأمين السلع والخدمات الأساسية التي يعزف القطاع الخاص على القيام بها وخاصة الاشراف على القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة

والمحروقات والمناجم وغيرها، وأن تفسح المجال للقطاعين الخاص والاجتماعي التضامني للقيام بدورهما في تنشيط الاقتصاد وبناء الثروة.

4. وأما المسؤوليات فترتبط بحماية الفقراء والشرائح الاجتماعية الهشة عبر وضع برامج اجتماعية لفائدتهم. كما تقوم بتطوير الخدمات الاجتماعية على غرار التربية والتعليم والصحة والنقل والبنية التحتية، ويمكن أن يتم ذلك أيضا بالشراكة مع القطاعين الخاص والاجتماعي التضامني. كما تعلن أيضا المعايير التي تنوي احترامها فيما يتعلق بهذه المجالات، بالإضافة إلى بيان الوسائل المرصودة لتحمل هذه المسؤوليات ولإدراك هذه المعايير. وفي المقابل، تقرّ الدولة بأنها لم تعد قادرة على تحمل باقي الأعباء.

5. تعلن الدولة المبادئ الجديدة التي ينبغي أن تقوم عليها السياسات العمومية في المجالات التي تنوي التخلي عنها. ويكون ذلك إما بتركها لقوانين العرض والطلب، وإما بفتح المنافسة في إطار منظم قانونيا.

6. إعلان الدولة التخلي عن سياسات الطلب التي اعتمدها منذ عقود، وعن تبني سياسات عرض نشيطة تكون فيها السياسات العمومية موجّهة لدعم الإنتاج لا الاستهلاك. كما ينبغي أن تكون هذه السياسات العمومية متأقلمة مع احتياجات كل قطاع. لا يعني ذلك غياب المبادئ العامة الموجّهة للسياسات العمومية. ولكن يعني أن هذه السياسات لا بد أن تستجيب لما يحتاجه كل قطاع حسب خصوصياته من أجل النهوض بالإنتاج والإنتاجية وضمان التنافسية دوليا.

7. بذل مزيد الاهتمام بقطاع التصدير، باعتباره محركا أساسيا من محركات النمو وتوليد الثروة الى جانب كل من الإنتاج والاستهلاك، مع التخلي التدريجي عن مختلف السياسات الحمائية باسم احلال الواردات. ذلك أن القبول بتعريض الاقتصاد التونسي لضغط المنافسة الدولية هو الكفيل بتحسين مردوديته والرفع من قيمته المضافة. بل إنه هو السبيل الأنجع إلى كسر مختلف أشكال الاحتكار التي يعاني منها الاقتصاد التونسي. إن توجيه الاقتصاد نحو التصدير سيفتح آفاقا جديدة للمنتجين التونسيين. إذ سيدفع رؤوس الأموال الكبار نحو مزيد من التخصص من أجل انتشار ناجع في أسواق متعددة، بما من شأنه التقليل من الاكتفاء بالسوق التونسية مع تنوع النشاطات دون بحث عن التميّز. كما أن التشجيع على تصدير السلع والخدمات سيساهم في إيجاد جيل جديد من المنتجين التونسيين، خاصة في مستوى الشركات الصغرى والمتوسطة.

8. إصلاح قوانين الصرف وفق سياسة رشيدة تحرص على عدم تدهور العملة الوطنية بما يسهل المعاملات الاقتصادية مع الخارج. ذلك شرط أساسي لاستقطاب المستثمرين الأجانب. ولكنه شرط أيضا لتشجيع الشركات الصغرى والمتوسطة على توجيه نشاطها إلى الأسواق الخارجية. كما أنه شرط للحفاظ على الشركات الناشئة في تونس. إذ أن أنشطتها الاقتصادية تستوجب سلاسة التعامل المالي مع الأسواق الخارجية.

9. التزام الدولة بضمان سلاسة مرور البضائع من نقاط العبور، وخاصة منها الموانئ. ويقتضي ذلك تخفيف الإجراءات وضمان شفافية المعاملات الجمركية ومكافحة القيود البيروقراطية وما تتسبب فيه هذه القيود من فساد.

10. التزام الدولة بفرض سلطة القانون وحماية مواقع الإنتاج ومسالكه، خاصة في قطاعات الصناعات المنجمية ومختلف الأنشطة الاستخراجية. ويفترض ذلك إنهاء ثقافة التعامل مع هذه الأنشطة بمنطق البقرة الحلوب والتوقف الصريح عن سياسة اشتراء السلم الاجتماعي بمقابل الربح. ولكنه يفترض أيضا استثمار الدولة بسخاء في الخدمات التي تتحملها وفق العقد الاجتماعي الجديد بما يضمن المصلحة العامة ويوفّر شرط المقبولية.

11. إصلاح منظومة الضرائب من خلال توسيع الوعاء الضريبي عبر ادماج القطاع الموازي وتخفيف وتبسيط معدلات الضريبة. يتطلب ذلك شروطا من أبرزها نشر الوعي بأهمية دفع الضرائب وتبسيط الإجراءات والرفع من كفاءة الرقابة الإدارية.

12. إصلاح منظومة التغطية الاجتماعية ضمانا لديمومتها على المدى الطويل. ويكون ذلك من خلال وضع خطة لضمان التوازن المالي لمختلف الصناديق الاجتماعية.

13. نشر ثقافة النجاح وضرورة التوقف عن الانحراف بمبدأ تطبيق القانون إلى إيديولوجيا المحاسبة. يفترض ذلك مصالحة وطنية شاملة تسمح بإخراج البلد من الفخ الذي وقعت فيه منذ 2011 إذ أصبح ماضيها العدو الأكبر لمستقبلها. وأما مكافحة الفساد، مع ضرورتها، فتكون أولا عبر تنقية الأطر القانونية من مداخل الفساد. وأما محاسبة الفاسدين، فتكون على أساس المسؤولية الفردية، لا من خلال منطق العقاب الجماعي.

14. تطوير العمل النقابي في اتجاه يحافظ على حق الاحتجاج، ولكن دون الانحراف به إلى انعدام المسؤولية. كما ينبغي التشجيع على تحمل النقابات لمزيد المسؤوليات الاجتماعية دعما لقيمتها المضافة وخدمة لمنظورها وتكريسا لمبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

15. السعي إلى حل المشاكل العقارية التي تعاني منها تونس، ومن أبرزها بقاء جزء كبير من الأراضي من دون تسجيل عقاري، بما يحول دون تميمها اقتصاديا. كما ينبغي في المقابل إزالة العقبات الإدارية والقانونية أمام إنجاز المشاريع الكبرى حين الاصطدام بالمشاكل العقارية. كما ينبغي إعلان أسس جديدة لاستغلال الأراضي الدولية والاشتراكية من أجل أكثر نجاعة في إنتاج الثروة

الإجراءات العاجلة

إن تبني الدولة لهذه الإصلاحات العميقة على المدى الطويل وبداية العمل من أجل الإقناع بجدواها تمهيدا لتحويلها إلى مشترك وطني يتمتع بتوافق سياسي واجتماعي واسع سيسهل بلا شك عملية تعبئة الموارد المالية الضرورية على المدى القصير والمتوسط. إذ أن الشركاء والمانحين سيرون في هذا المسار إرادة واضحة للإصلاح ووعيا حقيقيا بخطورة الأزمة الحالية التي بلغت حدتها مستويات غير مسبوقة، حتى أنها صارت تهدد بالفعل مستقبل الدولة والمجتمع التونسي. ذلك أن الثقة التي تحظى بها تونس لدى المؤسسات المالية قد تراجعت كثيرا في السنوات الأخيرة. ومن أسباب هذا التراجع قناعة المانحين بضعف وعي النخب التونسية الحاكمة بخطورة المرحلة وعدم جديتها في تبني الإصلاحات اللازمة، فضلا عن غياب قدرتها على إقناع الجمهور بضرورتها وبمصلحته فيها.

ما فتئت مختلف التقارير الاقتصادية الدولية تذكر بمخاطر عدم الاستقرار التي تواجهها تونس على أساس مؤشرات اقتصادية ومالية من أبرزها تفاقم عجز المالية العمومية، وتفاقم عجز الميزان التجاري، وتراجع مستويات الاستثمار. وفي المقابل، اكتفى صناع القرار في تونس بتكرار الاعتراف الشكلي بضرورة الإصلاح دون الشروع فيه أو تقديم رؤية واضحة عن محتواه، أو حتى التحسيس الجدي بضرورته. وهو ما أعطى الانطباع بتوالي إضاعة فرص الإصلاح بسبب احتدام الصراعات السياسية وفشل تركيز مؤسسات مستقرة تجمع بين التمثيلية والنجاعة.

بطبيعة الحال، لن يكفي إعلان الوجهة العامة للإصلاح لاستعادة ثقة الشركاء والمؤسسات المالية الدولية. فمع الأسف، سمعة تونس أصبحت تعاني من ثنائية إعلان النوايا والامتناع عن استتباعاتها. ولذا لا بد من إجراءات واضحة تؤكد هذه الوجهة من ناحية وتساعد على تخفيف الضغوطات الظرفية الراهنة من ناحية أخرى. وبحكم صعوبة الظرف والضعف الواضح لحماسة المانحين في توفير الدعم المالي المباشر لميزانية الدولة التونسية، وجب أن تكون هذه الإجراءات قوية ومنسجمة مع الوجهة العامة المذكورة آنفا. ومن أبرز الإجراءات الممكنة:

1. العمل على اعداد ميزانية تعديلية في أقرب الآجال ومراجعة الميزانية الحالية في اتجاه ترشيد النفقات وتقليص العجز بما يراعي الموارد الممكنة والمقدور على تأمينها وتعديل الفرضيات غير الواقعية التي اعتمدت عليها.

2. الشروع في إصلاح منظومة الدعم تخفيفا لنفقات الدولة، خاصة على المحروقات. إن قانون المالية لعام 2023 يتضمن إجراءات عديدة في هذا المجال، ومن أبرزها الترفيع التدريجي في أسعار المحروقات. يشار إلى أن هذا الإجراء لم يفعل إلى حدود نهاية شهر مارس. وهو ما من شأنه إثارة شكوك المانحين الدوليين حول جدية تونس كلما تعلق الأمر بالإقدام على إجراءات التحكم في نفقات الدولة.

3. الإسراع بإحداث مساعدات اجتماعية للفئات الأكثر تضررا من رفع الدعم، وذلك خاصة في ظل ارتفاع التضخم وحتمية تسارع نسقه على المدى القصير كنتيجة لتفعيل إجراءات الرفع التدريجي للدعم. ويمكن ان تكون هذه المساعدات عبر تحويلات مباشرة او عبر الدعم غير المباشر من خلال مؤسسة صندوق الزكاة واشراف الدولة على موارده كي توجه الى الفئات الفقيرة والمحتاجين.

4. ضرورة حماية النسيج الاقتصادي التونسي من التفكك، خاصة في ظل ما تواجهه الشركات الصغرى والمتوسطة من مخاطر عالية. تكمن المشكلة هنا في أن شحّ الموارد يجعل من العسير على الدولة تقديم الدعم المباشر لهذه المؤسسات ذات القيمة الحيوية للاقتصاد التونسي. ولكن تنبغي الإشارة إلى الحاجة إلى شيء من المرونة في هذا المجال، خاصة أن هذا النوع من النفقات الداعمة للإنتاج لا يتعارض مع مطالبة المانحين الدوليين بضمان استدامة الاقتصاد التونسي. أي أنه بالإمكان إيجاد مصادر خارجية للدعم المباشر للمؤسسات المنتجة.

5. وجوب العمل على تخفيف الضغط الذي تمارسه الدولة على السيولة المالية من خلال الإفراط في الاقتراض الداخلي. لقد أضرّ هذا الإفراط بالشركات إذ قلّص من فرص تمويلها من قبل البنوك، الى جانب السياسة النقدية المعتمدة على الترفيع المتواصل في سعر الفائدة لمقاومة التضخم دون جدوى، مما ساهم في تراجع الاستثمار من جراء ارتفاع كلفة التمويل وضاعف من مصاعب الشركات الصغرى والمتوسطة ودفع الى العديد منها الى الاغلاق.

6. ضرورة العمل مع مختلف القطاعات لإيجاد بعض الحلول غير المكلفة والتي قد تسمح لهذه الشركات بتجاوز هذه الفترة العصيبة، من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية والديوانية وتجاوز مختلف العوائق الحائلة دون التركيز على الإنتاج.

7. التغيير السريع لحوكمة الشركات العمومية. ينبغي أن تعمل هذه الشركات وفق الإجراءات والمعايير المعتمدة في القطاع الخاص، بما يضمن لها فرصة أكبر للنجاح. ولا بد من فرز الشركات القابلة للإصلاح والإنقاذ والشركات غير القابلة لذلك.

8. عرض جزء من أسهم الدولة في عدد من الشركات العمومية غير السيادية على البيع من أجل توفير الموارد المالية الضرورية. يحتاج هذا القرار إلى إقناع الرأي العام، بما يفرض التحسيس بفوائد الخصوصية وبيان تكلفة بعض الشركات العمومية على المجموعة الوطنية. تعطى الأولوية في اختيار الشركات التي تعرضها الدولة على البيع جزئيا أو كليا وفق معايير واضحة، من أبرزها الوضعية المالية للمؤسسات المعنية والقدرة على إيجاد العروض المناسبة، ولكن أيضا وفق مقتضيات العقد الاجتماعي الجديد. يحدّد هذا العقد أيضا المدى الأقصى لعمليات التفويت للقطاع الخاص. ولكن نسق هذه العمليات يكون مرتبطا أيضا بقدرة الدولة على تعبئة موارد أخرى للحيلولة دون تفاقم أزمة المالية العمومية.

9. انخراط تونس في منظومة السماوات المفتوحة في أسرع وقت ممكن، وذلك دفعا لقطاع السياحة. ربما يكون لزاما على تونس تطوير هذا القطاع بما يضمن زيادة قيمته المضافة. ولكن تلك غاية المدى البعيد، أي أن مثل هذا الطموح لن يساهم في توفير المداخيل على المدى القصير والمتوسط. وبالتالي، يبقى الحل الآن في العمل على تعزيز تنافسية القطاع السياحي التونسي من خلال عامل السعر.

10. طرح اكتتاب وطني بالعملة الصعبة في شكل صكوك استثمار لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج. قد تكون فعالية مثل هذه الحلول محدودة إذا ما قورنت باحتياجات تونس من العملة الصعبة. ولكنها تبقى على كل حال وسيلة للاستفادة من كل الفرص المتاحة لتجاوز هذه الفترة العصيبة.

11. العمل على إدماج الأموال الأجنبية المتداولة في السوق السوداء. يكون ذلك من خلال عفو تصدره الدولة لمدة معينة. وتبقى هذه الوسيلة هي الأنجع لتحقيق مثل هذه الغايات.

12. إدماج جزء من القطاع الموازي في الدائرة الاقتصادية العادية. هناك إجراءات كثيرة يمكن أن تساهم في هذا المسار. ولكن نقترح توفير وضع قانوني مؤقت وفق النظام التقديري بتكلفة سنوية مرتفعة نسبيا، ولمدة لا تقل عن خمس سنوات. وهو ما من شأنه أن يشجّع الناشطين في القطاع الموازي، خاصة في المجالات التجارية، على التفكير بجدية في إمكانية الاندماج الطوعي في المنظومة القانونية. يقع استغلال الفترة المذكورة لتحسين قدرة أجهزة الدولة على استخلاص الأداءات ورقابة الأنشطة الاقتصادية، مع ضرورة تيسير الإجراءات الجبائية والعمل على تكوين بعض الفئات الاجتماعية من أجل التمهيد لإنهاء المنظومات التقديرية على المدى المتوسط.

13. العمل على تفعيل العلاقات التجارية مع الدول المجاورة والاقطاب الصاعدة عالميا من اجل التوصل معها الى ابرام اتفاقيات تبادل ثنائية (BSA) بالعملة المحلية على غرار الجزائر وليبيا وتركيا وماليزيا واندونيسيا والصين والهند وجنوب افريقيا وغيرها من اجل تقليص الاعتماد على العملة الصعبة.

14. الاستفادة من التجارب الدولية العديدة الناجحة في مجال إصدارات الصكوك والعمل على تفعيل قانون الصكوك المصادق عليه منذ عام 2013 لتوفير تمويلات بديلة للمشروعات الكبرى ولتخفيف العجز في ميزانية الدولة عوضا عن الاقتراض.

خلاصة

يتضح مما سبق أن أزمة المالية العمومية في تونس قد بلغت مستويات تهدد استقرار الدولة والمجتمع على المدى البعيد، ولن يكون تجاوزها إلا بتضحيات جسام لا مناص منها من أجل تجنّب السيناريو الأسوأ الذي

ذكرنا في مقدّمة هذه الورقة. والأمر الإيجابي أنه بالإمكان فعلا تجنّب هذا السيناريو. بل إنه بالإمكان الاقتراب من السيناريو الأقل سوءا. ويتمثّل في توقيع اتفاق مؤقت مع صندوق النقد الدولي لمدة أربع سنوات مع السعي الجاد لعدم اللجوء الى مثل هذا الحل الاضطراري من جديد.

يكفي لذلك المبادرة بالإعلان الرسمي عن التشخيص (كما أكّدت الورقة في العنصر الأول)، ثم التصريح بالخطوط العريضة لوجهة الإصلاح على المدى المتوسط والبعيد (كما جاء في العنصر الثاني)، ومن ثمّ المبادرة باتخاذ الإصلاحات العاجلة (كما اقترح العنصر الثالث من الورقة). ولئن كان التشخيص سهلا نسبيا بما أن الإقرار بحالة الأزمة يكاد يكون محلّ إجماع في تونس، فإن الوجهة المقترحة للإصلاحات والإجراءات المستعجلة تفترض إرادة سياسية وشجاعة واقعية. كما تفترض قدرة على إقناع الرأي العام، وتلك مسؤولية أصحاب السلطة السياسية.

إن الإصلاحات العميقة قادمة بالتأكيد. وهي ليست بالضرورة متماهية كليا مع ما يقترحه الصندوق في جميع الملفات. ولن تؤدّي المبادرة بها أو بجزء منها إلا إلى تيسير طريق الوصول إلى شروطها المالية من خلال السيناريو الأول وتوقيع الاتفاق. وهي الفرضية التي تدفع نحوها المقترحات السابق ذكرها .

إن توقيع الاتفاق مع الصندوق قد اكتسب مع الأسف أهمية بالغة، بما جعله يرتقي، كما ذكرنا، من مستوى الوسيلة إلى مستوى الغاية الوسيطة. ولئن كان في ذلك بعض الإيجابيات باعتبار أنه يجعل الطريق واضحة وترويجها أمرا واردا، فإن النجاح يفترض شروطا عديدة من أبرزها:

1. تحلي السلطة بالواقعية وتمتعها بالشجاعة السياسية والقدرة على الإقناع. إذ أن حجم الإصلاحات سيغيّر جوهريا بنية الاقتصاد التونسي وسيعيد توزيع الأدوار بين مختلف الفاعلين. وهو ما يحتاج إلى جهد بيداغوجي جبار.
2. ضرورة السعي إلى تحويل جهد الإصلاح إلى قضية وطنية تتمتع بشيء من الإجماع. وهو ما يفترض تجنّب جهدا لا يقلّ أهمية من أجل إدماج أكبر عدد ممكن من الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين. في هذا المستوى، لا يقع العبء على السلطة السياسية وحدها. ولكنه عبء تتقاسمه، وإن بصفة متفاوتة طبعاً، مختلف الأطراف المؤثرة.
3. التبنّي الجدي لمشروع الإصلاح من أجل تجنّب الوقوع في أخطاء الماضي القريب حين لم تستطع تونس الحصول على مختلف أقساط القروض السابقة التي وقع الاتفاق عليها مع الصندوق، وذلك بحكم التقاعس عن الإصلاح، خاصة فيما يتعلّق بترشيد النفقات العمومية.

4. الوعي بخطورة انتشار القناعة بعدم جدية الدولة التونسية أو عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وبما أن هذه القناعة منتشرة فعلا لدى الكثير من المانحين، وجب العمل على تجاوزها. ومن ذلك ضرورة بذل الجهد الدبلوماسي لتثمين الإصلاحات حال الشروع فيها.

5. ضرورة تجنب الوقوع في فخّ تحول الاتفاق مع صندوق النقد الدولي إلى غاية في حدّ ذاتها. فهو غاية وسيطة. إذ تبقى الغاية النهائية عودة الانتعاش للاقتصاد التونسي، ثم الانتقال السريع نحو الازدهار والرفاه. ويعني ذلك أن توقيع الاتفاق ليس نجاحا. ولا ينبغي للسلطة السياسية أن تسوّقه على هذا الأساس. فمثل هذا الخطأ يكفي لوحده لإفشال التجربة. إذ أن المجتمع التونسي لا بدّ أن يتقبّل فكرة التضحية على المدى القصير من أجل المدى البعيد. وهو أمر عسير لا يمكن ضمانه من خلال إيهام الجمهور بأن الاتفاق سيحلّ المشاكل.

ليس التوقيع على اتفاق مع الصندوق إلا الخطوة الأولى على درب طويل. وقد وجب التعامل معه على هذا الأساس. ويتجاوز ذلك المسألة السياسية. إذ يتضمّن أبعادا استراتيجية من أبرزها:

1. المسارعة لوضع خطة من أجل تجاوز الاعتماد على الصندوق في أفق سنوات الاتفاق الأربعة، عنوانها بناء الاقتدار الذاتي، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة. يبدأ العمل على هذه الخطة غداة التوقيع على الاتفاق. ويمكن الاستعانة في سبيل ذلك بخبرات دولية عديدة بما في ذلك خبرات صندوق النقد نفسه الذي يوفّر مثل هذه الخدمات التقنية. وهي في الحقيقة جزء أساسي من مسؤولياته .

2. العمل على توسيع الشراكات الاقتصادية التونسية. ولئن كان العالم يشهد اليوم مخاطر متزايدة بسبب التغييرات الجيوسياسية العميقة التي تؤشر على احتدام الصراعات الدولية، فإن الفرص قائمة لتجنب تونس هذه المخاطر، بل وربما للاستفادة من المنافسة بين مختلف الأقطاب الدولية. لن يكون هذا الأمر سهلا. إذ يفترض فهما عميقا لحقيقة الأوضاع الدولية. ولذا، وجب الحرص على توفير الخبرات اللازمة وعدم الوقوع في فخّ الاستسهال.

3. الجدية في استغلال الأفق الأفريقي لتونس. ويعني ذلك ضرورة تجاوز هذا الشعار الذي يكاد يكون محلّ إجماع، وذلك من أجل إيجاد الوسائل العملية لتحويله إلى واقع اقتصادي عملي.

4. وضع الاقتصاد في صلب العمل الدبلوماسي التونسي. يحتاج ذلك إلى مجهود كبير، خاصة فيما يتعلّق بتكوين الدبلوماسيين. ولا يتعلّق الأمر هنا فقط بتوفير الفرص والشراكات الاقتصادية. بل إنه يتعدّها من أجل استخدام الاقتصاد كرافعة لتعميق العلاقات الدبلوماسية التونسية،

وربّما كوسيلة لتجاوز الركود الذي وصلت إليها مشاريع واعدة مثل مشروع بناء الاتحاد المغاربي. وذلك وعيا بقاعدة: الاقتصاد يقرب والسياسة تفرّق .

5. ضرورة التقدّم في الإصلاحات على جميع الأصعدة، ومن بينها إصلاح التعليم وإعادة بناء الهياكل الاجتماعية المختلفة. ولئن كانت الكثير من هذه الإصلاحات في معزل نسبي عن الاقتصاد بالمعنى المباشر للكلمة، فإنه من الضروري أن تتضمن هذه الإصلاحات أبعاد اقتصادية تجعلها تتماشى تحديات اليوم والغد. ومن بينها تكريس قيمة العمل والوعي بتطور متطلبات سوق الشغل واستيعاب تبعات التغيّرات التكنولوجية ونشر ثقافة المبادرة وتعزيز الشفافية والقبول بالمنافسة الشريفة والاعتماد على مبدأ الجدارة والحرص على عودة الثقة للمجتمع والتخفيف التدريجي من غلواء الاحتقان بكل أصنافه. وهي شروط تساهم على المدى البعيد في تحقيق الازدهار وانتشار الرفاه.